



«والابتزاز، ومخاطر أخرى تتعلق بالأمن القومي، خاصة بالنسبة إلى أفراد الجيش، أو دوائر الأمن القومي

وأضاف أن الدول المعنية يمكن أن تسعى أيضاً إلى جمع معلومات عن نشطاء وصحفيين ومعارضين، وشخصيات سياسية

وسيتطلب بايدن من وزارة العدل التعاون مع وزارة الأمن الداخلي أيضاً لمنع وصول الخصوم الأجانب إلى بيانات المواطنين من خلال الوسائل التجارية، بما في ذلك البيانات المتاحة عبر علاقات الاستثمار والتوظيف

لكن البيت الأبيض قال إن هذه الخطوات يجب ألا توقف سير المعلومات اللازمة لأنشطة الخدمات المالية، وألا تهدف إلى قطع العلاقات الاقتصادية والعلمية والتجارية الأمريكية مع الدول الأخرى

«غموض كبير»

وقال مساعد المدعي العام ماثيو أولسن، في بيان منفصل، إن «قوى أجنبية معادية تستخدم كميات هائلة من البيانات «وقوة الذكاء الاصطناعي سلاحاً لاستهداف الأمريكيين

«وأضاف أولسن أن الإعلان «يسد فجوة رئيسية في سلطات الأمن القومي لدينا

وهو جماعة ضغط لشركات الحوسبة السحابية، حذر من أن الأمر التنفيذي «قد يؤدي (BSA) لكن تحالف البرمجيات إلى عواقب كبيرة غير مقصودة»، إلى حد يطل مجموعة واسعة من الأنشطة التجارية والبحثية المشروعة

واعتبر آرون كوب، نائب رئيس المجموعة للسياسة العالمية أنه «يجب على أصحاب القرار في أنحاء العالم توخي الحذر قبل فرض قيود يمكن أن يكون لها تأثير واسع النطاق في مختلف القطاعات

وقال وليام راينش من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، إن من المرجح أن تعطي الحكومة الضوء الأخضر لبيع بعض فئات البيانات، بينما تتطلب فئات أخرى إذنًا محددًا

وأوضح لوكالة فرانس برس أن هذا «سيترك حتماً مناطق رمادية كبيرة» تتطلب من الشركات أن تسأل وزارة العدل عما إذا كانت صفقة معينة مقبولة

واعتبر راينش أن «هذا يعني أيضاً الكثير من عدم اليقين» بالنسبة إلى الشركات الكبيرة التي لديها عمليات في الخارج تتطلب نقل بيانات، وليس فقط لوسطاء بيانات يبدو أنهم المستهدفون

والأمر التنفيذي بشأن نقل البيانات هو الأحدث في سلسلة من الضوابط التي تستهدف قطاعات التكنولوجيا

في أغسطس/ آب الماضي، أصدر بايدن أمراً تنفيذياً يهدف إلى تقييد الاستثمارات الأمريكية في مجالات التكنولوجيا المتطورة الحساسة في الصين، مثل الحوسبة الكمومية

وكشفت واشنطن أيضاً عن قيود على تصدير الرقائق المتطورة إلى الصين، بما فيها تلك المستخدمة في تطوير الذكاء الاصطناعي

